

في صلب الكتاب ، لكنه أقل مقاومة عندما يأتي الامر الى المصادر المثبتة في نهاية الكتاب أو على هامش الصفحات ، مع ان مسؤولية الخطأ تقع أيضا عليه وليس على عاتق المؤلف الأول فحسب . فمهمة الباحث ان يغربل معلوماته وينتخب من صحتها قبل الاستعانة بها في بحثه . فالخطأ المقصود أو غير المقصود يجب الا يتفاقم في البحوث التي أخذت عن المصدر الأول ، ولذا المطلوب من الباحث ان يضع المعلومات تحت مجهر الفحص بدلا من منح الثقة العمياء للمرجع الذي بين يديه .

سبق أن ذكرنا تفضيل الباحث العربي للمصادر المطبوعة على المصادر الحية . فهو اجمالا يرتاح الى الكتابة عن مقررات الأمم المتحدة ، وسياسة أمريكا تجاه القضية ، وصادرات إسرائيل الخ . . لان هذا النوع من البحث لا يحتم عليه اكثر من مراجعة الكتب والصحف . أما المواضيع التي تتطلب الحصول على شهادات شخصية ، فانه يتردد في خوض غمارها ، وهذا ما يفسر لنا غياب كتب من نوع « يا اورشليم » من المكتبة العربية . على انه انصافا للباحث العربي ، يجب الاشارة الى اختلاف ظروفه عن ظروف الكتاب الأوروبيين والأمريكيين . فالشعب الفلسطيني مشقت في ارجاء الوطن العربي ، وفي دول عديدة خارجة ، وليس من السهولة على الباحث ، بموارده المالية المحدودة ، التنقل من قطر الى قطر لمقابلة أصحاب الشهادات . اما بالنسبة للمؤلف الاوربي او الأمريكي ، فدار النشر التي التزمت بنشر كتابه العتيد تتكفل بتغطية نفقاته اثناء جمعه للمعلومات ، وهي التي تضمن له التفرغ اللازم . ثم ان دور النشر الغربية ليست مصادر التمويل الوحيدة للباحث ، فهناك أيضا الجامعات والمؤسسات الثقافية والدوائر الرسمية التي تقدم المنح للمؤلفين وتتيح لهم تنفيذ مشاريعهم الكتابية ، اما لخدمة الثقافة بوجه عام ، او للتوصل الى اغراض سياسية معينة .

ما هي مشاكل الباحث مع صاحب الشهادة ؟

المعروف عن المواطن العربي انه عموما لا يكره الكلام ، كما ان الصراحة لا تنقصه . الا انه يصمت عندما يرى امامه قلما على وشك تدوين حديثه . انه يصاب بخوف غريزي يعتقد لسانه ويجعله يلوذ بالسكوت حتى وان كانت معلوماته من النوع الذي لا يمكن أن يجلب له أي اذى . هذا هو المواطن العادي ، فكيف بالسياسي أو المسؤول ؟!

وقد يظن الباحث في البداية ان خوف الناس من نشر حديثهم ناشئ عن خشيتهم من تعرضه للتحريف عند النشر ، فيحتاط لذلك ويحمل معه جهاز تسجيلي الى مكان المقابلة . الا انه يشاجأ عندما يجد ان فكرة التسجيل تضيف الى ذعرهم ، باعتبار ان تسجيل الحديث معناه قطع خط الرجعة عليهم فيما لو ندموا على « صراحتهم » فيمسا بعد ، وقرروا نفي بعض ما ورد على لسانهم ، او حتى نفي المقابلة كلها ، جملة وتفصيلا . واجمالا ، يتردد اصحاب الشهادات حتى في التوقيع بامضائهم على الصفحات التي نقل اليها حديثهم ، وذلك للسبب نفسه .

اذن فالحصول على الشهادات الشخصية يتطلب الكثير من الدبلوماسية والرونة ، ونجاح المقابلة يعتمد في نهاية المطاف على التجاوب بين الطرفين ، عندما يتق صاحب الشهادة في امانة الباحث واهمية عمله ، وينطلق في الحديث دون تهيب .

وفيما يلي بضع نقاط رئيسية يمكن للباحث ان يسترشد بها في اداء مهمته :

اولا - من الضروري جدا أن يتقيد الباحث بقواعد المهنة وأخلاقيتها . وهذه تحتم عليه الاتي :

أ - يتولى ابلاغ صاحب الشهادة من البداية ان حديثه سينشر ، ويطلب اذنا بذلك منه . اما استدراجه الى الحديث دون اخباره بان ما سيتقوه به سينشر ، فأمر مرفوض تماما .